

المشاريع الجديدة تمتص البطالة وتستوعب آلاف الخريجين



خالد الشلاحي - المدينة المنورة
تصوير: عبد المجيد الدويني

يتطلع الشباب وأولياء الأمور في المدينة المنورة باهتمام بالغ إلى زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله لما تحمله هذه الزيارة من مشاريع تنموية كبيرة توفر آلاف فرص العمل في عدة مجالات من شأنها أن تقلص نسبة البطالة التي ظهرت مؤخراً بين الشباب في المنطقة. ومن المنتظر أن تنخفض معدلات البطالة بشكل كبير في المنطقة مع انطلاق المشاريع التنموية الجديدة التي تستوعب آلاف الخريجين وتخفف مؤشر البطالة الذي شهد ارتفاعاً في السابق.

فقبل عقد من الزمن لم تكن البطالة تشكل مشكلة تذكر بالنسبة للمملكة، ولكن في غضون السنوات القليلة الماضية تبدل الحال وكشفت مؤشرات عن تنامي معدل البطالة بين خريجي كافة التخصصات المهنية في مراحل الجامعات وكذلك خريجي المرحلة الثانوية ذكورا وإناثا بخروج دفعات تضم عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات من مختلف التخصصات التعليمية، ينضمون لطاير العاطلين عن العمل، بعد أن نقطع بهم السيل في الحصول على وظيفة في القطاع الحكومي. دراسة أجريت مؤخرا حول البطالة وأسبابها وطرق

معالجتها أفرزت العديد من المقترحات التي تتحدث عن جوانب هذه المشكلة من حيث حجم البطالة في المملكة، والأثار السلبية للعمالة الوافدة، والجهود الحكومية في تنمية الموارد البشرية وتوطينها، وعلاقة نظام مكافحة التنسّر التجاري ونظام الإستثمار الأجنبي ونظام الكفيل بالبطالة والتوطين، ومعالجة البطالة من وجهة نظر إمارات المناطق، وبعض المتخصصين ودور القطاع الخاص في هذا المجال. وبينت الدراسة بأن مشكلة البطالة وقضية التوطين للوظائف السعودية أخذت اهتماما متناميا في الآونة

الأخيرة، وأشار أن ضمن الاقتراحات التي تضمنتها الدراسة دعت إلى تنمية القوى البشرية المواطنة ومواءمة تأهيلها مع متطلبات سوق العمل حيث يمكن تحقيق ذلك عن طريق عدة طرق من أبرزها زيادة نسبة القبول في الجامعات بشكل متروس مع التركيز على كليات التقنية، ووضع استراتيجية شاملة لصندوق تنمية الموارد البشرية تركز على زيادة القدرة الإنتاجية للشباب السعوديين، ومساعدة المرأة القادرة على أن تعمل، والاهتمام والتوسع في برامج التدريب، وتعزيز دور القطاع الخاص وذلك

عن طريق قيام البنوك بدور إيجابي في دعم الشباب من خلال تقديم القروض الميسرة لهم لمن أراد أن يفتح له مشروعاً تجارياً، وتشجيع شركات القطاع الخاص الكبرى على القيام بمشاريع لتأهيل السعوديين، ومطالبة مؤسسات القطاع الخاص المتهرة من توظيف السعوديين بتعويض العجز في توطين الوظائف بدفع رسوم مادية سنويا. كما كان من جملة المقترحات تحقيق التكامل بين الجهات ذات العلاقة بالمعالة وسوق العمل والارتقاء بخدماتها كإنشاء جهاز حكومي متخصص للقوى العاملة يناط به كل ما يتعلق بها من

سياسة وتدريب وتوظيف، ودمج وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل بصنحة واحدة، وإنشاء هيئة عليا لمكافحة البطالة. وكانت عدد من إمارات المناطق قدمت قبل عامين مرئيات تتضمن تحديد (٤٦) مقترحاً لمعالجة البطالة في المملكة. جاء المقترح المتعلق بإعادة النظر في مخرجات التعليم والتركيز على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل في المرتبة الأولى، حيث تم اقتراحه من (٩) إمارات من بين (١٢) إمارة قدمت مقترحاتها بهذا الخصوص. فيما جاء المقترح المتعلق بتبني حملة وطنية إعلامية تركز على التوعية

بأهمية العمل المهني وتذكر بواجبات القطاع الخاص بواجبه الوطني تجاه السعودية في المرتبة الثانية حيث تم اقتراحه من قبل (٧) إمارات وتم الأخذ بالمقترح من خلال حملة التوظيف التي نظمتها وزارة العمل والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني. في حين جاءت المقترحات الأخرى نسبتها ما بين (٤١٪) إلى (٨,٣٪) وكان ضمن هذه المقترحات وضع حد أدنى لسأجور، وتنظيم عملية الاستقدام، وإعادة النظر في نظام الكفيل ، وتفعيل دور لجان السعودية ، والتأكيد على تنفيذ برامجها.

وعلى الصعيد ذاته كشفت مؤشرات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة للعام الماضي عن طفرة واسعة في معدل البطالة بالمدينة المنورة الكبرى مقارنة بمعدل البطالة في المملكة ، إذ بلغت نسبة البطالة بين الذكور في المدينة المنورة ١٦,٧٪ مقارنة بمعدل ٥,٦٢٪ على مستوى المملكة.

وبلغت بين الإناث نسبة ٢٦,٨٪ مقارنة بنسبة ١٥,٨٦٪ في المملكة، وتنتهي أرقام البطالة إلى نتيجة إجمالية توضح أن متوسط البطالة بين صفوف الذكور والإناث في المدينة المنورة وضواحيها يتجاوز نسبة ٢٠٪ فيما بالكاد يتجاوز نسبة ٧٪ في المملكة.

ويتوقع أن تختلف هذه النسبة بشكل كبير مع انطلاق المشاريع الجديدة في طيبة.